

سلبًا ضروريًا ، بل سلبًا خاليًا عن الضرورة .

نقيض المطلقة العامة

قال المصنف : «إذا ظهر هذا ، فنقول : نقيض المطلقة العامة : الدائمة . فإن المطلقة العامة في جانب الوجود تحمل الدائمة والأدائمة¹ . فعل تقدير أن لا تكون دائمة جاز أن يكون وقت الإيجاب غير وقت السلب ، فلا تتحقق المناقاة . لكن السلب – إذا كان دائمًا – يستغرق² جميع الأوقات ؛ فتتحقق المناقاة على جميع التقادير . ولا جاز أن تكون ضرورية لجواز أن تكونا كاذبتين . ويكون الجوهر السلب الدائم الغير الضروري . فظهر أن نقيض المطلقة العامة : الدائمة»³ .

قال المفسر : إن قداماء المنطقيين كانوا يجعلون للمطلقة العامة نقيضًا من نوعها . وليس بحق ، لأن المطلقة – إذا كانت موجبة – جاز أن يكون الحمل فيها دائمًا أو غير دائم ؛ وجاز أن يكون معين الوقت وغير معين الوقت ؛ وجاز أن لا يشترك فيه ، بل يكون الإيجاب ؛ وجاز أن يشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد وأن لا يشتركوا فيه ، بل يكون الإيجاب غير دائم ، والسلب غير دائم ، وزمان غير زمان ذلك . فلا يقتسمان⁴ الصدق والكذب ، بل ربّما صدقا جميعًا . فوجب أن يكون نقيضهما ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق ، وذلك إما الدائم أو الضروري . ولكن الضروري لا يصلح لذلك لجواز أن تكون المطلقة الموجبة كاذبة ؛ لأن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته سلبًا إمكانية دائمًا . فلا يرتفع هذا الكذب بالسلب الجزئي الضروري ، بل

1 كنا في الأصل ، وفي (أ) و(ل) : الدائم والأدائم .

2 كنا في (أ) و(ل) ؛ والأصل : لا يستغرق ، وهذا خطأ طبعا .

3 انظر : (أ) : 2ظ - 3و ، (ل) : 5و - ظ .

4 في الأصل : فلا يقتسما .